أثر سعيد بن المسيب في رواية الحديث

حكم مرسلات سعيد بن المسيب عند العلماء

د. ازويرا بن عبد العزيز - أ. طارق عطيت ادقيج*

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد المكمل الوجيه، المصطفى على جميع الخلق، ورضي عن صحابته الأبرار، والتابعين وأتباع التابعين، ومن سلك هديهم ونهج طريقهم إلى يوم الدين. وبعد.

فتاريخ الأمة الإسلامية حافل بآثار شخصيات كبرى رباها الإسلام في مدرسته، وحباها بعطفه، فكانوا حماة الدين والسنة، وأفنوا أعمارهم في خدمة هذا الدين، ومن هؤلاء الذين كان لهم الأثر في حفظ السنة التابعي الجليل سعيد بن المسيب، من سادات التابعين وأحد الفقهاء في عصره، الذي كان يلقب بالجريء لسعة علمه وحفظه وعدم خشيته في الفتوى، فابن المسيب من رجال القرن الثاني الهجري، الذي شهد له النبي ﷺ بالخيرية في قوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق أيمانهم شهادتهم ويشهدون قبل أن يستشهدوا».

فالتعريف بسيرة سيد من سادات التابعين ابن المسيب -رحمه الله-، وحياته، وبيان آرائه، يمثل الحلقة المفقودة؛ لأنه مع غيره من فقهاء ومحدثي التابعين بين عصرين متمايزين عصر النبي ﷺ وعصر المذاهب الفقهية، وبداية انتشار المذاهب الفقهية وظهور

* الجامعة الإسلامية، ماليزيا.

مدرستي أهل الحديث وأهل الرأي أو مدرسة المدينة، ومدرسة الكوفة.

فهذا البحث يدرس مراسيل سعيد بن المسيب دراسة شاملة حيث ذكرت كيفية إرساله للحديث ودراسة مرسلاته والتي قد اشتهر بها، كما أن البحث يبحث عن المرسل من جميع نواحيه من حيث قبوله ورده عند الأئمة والمحدثين والأصوليين

حكم مراسيل سعيد بن المسيب

لم يكن إرسال الحديث عند أكثر أولئك المرسلين تهاوناً منهم في الرواية؛ بل دعتهم إليه أغراض وأسباب مختلفة، تنوعت تبعاً لاختلاف الظروف والأحوال. وأخذت رواية الحديث مرسلاً وهو أن لا يذكر التابعي اسم الصحابي الذي سمع منه الحديث، أو يحذف واسطة بينه وبين أحد الصحابة تنتشر وتتسع خطاها، وازداد عدد الرواة من التابعين وأتباعهم الذين يرسلون الأحاديث، وقد صدرت عن أئمة النقل أحكام على تلك المراسيل، ناتجة عن دراسة واعية، ونقد دقيق، واستقراء وتتبع، تدل دلالة قوية على مدى العناية بالسنَة والحرص عليها.

وها هنا أستعرض أحد علماء التابعين الذين عرفوا بالإرسال، والذي تناول الأئمة مرسلاته من جميع النواحي؛ لأنه كان ثقة لا يأخذ إلا عن ثقة، ألا وهو التابعي الجليل سعيد بن المسيب، وسأتناول في هذا البحث حكم مرسلاته عند الأئمة والمحدثين، حيث كان ابن المسيب من التابعين الذين أكثروا من إرسال الحديث، قال الحاكم -رحمه الله-: «وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب»[1] أرسل سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ وعن كثير من الصحابة ﷺ منهم أبو بكر، وأبي بن كعب، وبلال، وسعد بن عبادة، وأبو ذر، وأبو الدرداء ﷺ أجمعين.

حازت مراسيل سعيد بن المسيب -رحمه الله- القمة العليا من الرضا والقبول لدى أئمة النقد، ووصفها كثير منهم بأنها أصح المرسلات، ويكفي إرسال ابن المسيب رفعة ثقة ابن عمر في إرساله، فقد ورد أنه كان يسأل سعيداً عن قضايا والده عمر بن الخطاب ﷺ وهو يعلم أن ما يرويه سعيد عن عمر ﷺ لم يسمعه كله من عمر بن الخطاب مشافهة.

1- معرفة علوم الحديث 65، 66، 67.

هذا على القول بأنه سمع من عمر ﷺ وهو أرجح القولين في المسألة[2]، وسعيد بن المسيب لما كبر أكب على السؤال عن شأن عمر وأمره، فكان أحفظ الناس لأقضيته وكلامه، حتى سمي راوية عمر ﷺ، فكفى بهذا الثناء ثناءً. بالإضافة إلى ذلك فقد وردت أقوال كثيرة لأئمة النقد في الثناء على مرسلات سعيد -رحمه الله-، نذكر منها:

1. قال الإمام أحمد[3] -رحمه الله-: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، وقال أيضاً مرسلات سعيد صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته».
2. قال ابن معين -رحمه الله-: «أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب»[4].
3. قال البيهقي: «وزيادة ابن المسيب على غيره في هذا أنه أصح التابعين إرسالاً فيها، كذا زعم الحفاظ».
4. قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: «إرسال سعيد حسن، وقال أيضاً وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب»[5].

وبهذا ثبت ثناء الأئمة المتقدمين على مراسيل سعيد بن المسيب، ونقل ابن القيم والحافظ العلائي والحافظ ابن حجر وغيرهم، اتفاق العلماء على أن مرسلات سعيد أصح المرسلات. وهذا كما حكاه ابن عبد البر من المالكية، وقال الذهبي: «فمن صحاح المراسيل مرسل سعيد ابن المسيب»[6].

وتميز إرسال سعيد ابن المسيب -رحمه الله- بأنه كان لا يرسل إلا عن صحابي معروف، أو عن ثقة من كبار التابعين، قال ذلك جماعة من المحدثين والأئمة، منهم مالك -رحمه الله- ويحي بن سعيد القطان[7]، والإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن

2- خلاصة تهذيب الكمال، ص 121، أعلام الموقعين، ج1، ص23.

3- الكفاية، ص 404.

4- معرفة علوم الحديث، ص86، 87.

5- مناقب الشافعي للبيهقي ج2، ص 30.

6- الموقظة، ص 37-39.

7- هو يحيى بن سعيد بن فرج أبي سعيد قطان البصري، وهو من أعلم الناس بالرجال من الثقاة الحفاظ، قال ابن مهدي، وهو من أقرانه ولا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد أبداً، كان لا يحدث إلا عن ثقة أثنى عليه العلماء ثناءً عاطراً في علمه، وحفظه للحديث، وعبادته قال ابن حجر واحتج به الأئمة كلهم، وقال أيضاً هو ثقة متقن، حافظ، إمام قدوة، وهو من كبار التاسعة، مات سنة 198 هـ انظر التاريخ لابن معين، ج4، ص 286، تاريخ الثقاة، ص 472. التهذيب ج 8، ص 216-220.

المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم كثير. ومما يشهد بصحة إرسال سعيد وتحرزه قول الإمام الشافعي -رحمه الله-: «لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف»[8].

وهذا يؤكد أن مرسلات سعيد بن المسيب -رحمه الله- لم يحذف منها إلا ثقة، وقد ذكر الحاكم أن مراسيل سعيد قد تأملها الأقدمون فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه السمة لم توجد في مراسيل غيره.

وأكثر المتكلمين عن سعيد بن المسيب الإمام الشافعي -رحمه الله- حيث خص فيها رسالة بالاستحسان والقبول، لكن اختلف العلماء في تحديد موقفه -رحمه الله- من مراسيل سعيد بن المسيب -رحمه الله- وبسبب تفصيل الإمام الشافعي في مراسيل سعيد بن المسيب، سوف أعرض رأيه وبشكل تفصيلي، وتفسير العلماء لها؛ حيث ذكر ابن الأثير والنووي -رحمهما الله- أنه اشتهر عند بعض الفقهاء أن الإمام الشافعي لا يحتج بالمراسيل، إلا مراسيل سعيد بن المسيب، وربما استندوا في هذا إلى ما ثبت عن الإمام الشافعي من استحسان مرسل سعيد بقوله -رحمه الله-: «إرسال ابن المسيب عندنا حسن»[9].

فاختلف العلماء في فهم مراد الإمام الشافعي؛ هل هذا الحكم باقٍ على إطلاقه، أم هو مشروط بتعقيد غيره؟ وللعلماء آراء في تحديد وتفسير مراد الشافعي -رحمه الله- باستحسانه مرسل سعيد -رحمه الله- وحكمه عنده. حيث حكى الخطيب البغدادي[10]، وأبو إسحاق الشيرازي رأيين وهما كالتالي:

الرأي الأول

إن الإمام الشافعي يحتج بمرسل سعيد بخصوصه، وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى أن الإمام الشافعي -رحمه الله- عندما رأى مرسل سعيد في النهي عن بيع اللحم بالحيوان، قال عن إرسال سعيد إنه حسن، وجعل مرسله أصلاً في المسألة، حيث لم يذكر غيره، فيجعل ترجيحاً له، وإنما فعل ذلك؛ لأن مراسيل سعيد تبعث فوجد كلها

8- الرهن الصغير، ج3، ص 188.

9- مختصر المزني، ص 78.

10- الكفاية، ص 404، 405.

مسانيد عن الصحابة من جهة غيره[11].

وقد تميزت مراسيل سعيد بن المسيب على غيرها عند الإمام ووافقه جمهور العلماء في ذلك، وقد اختلفوا في سبب ذلك على ثلاثة أقوال وهي:

1. وهذا أشهرها وهو ما ذهب إليه كل من إمام الحرمين، وابن السمعاني، والسبكي والحاكم، وأبي الحسن القطان، وغيرهم من أن الإمام -رحمه الله- تتبع مراسيل سعيد فوجدها مسندة متصلة من غير طريقه، ولكنه لا يذكر عمن أخذها وذلك لكثرة شيوخه، وقالوا إن هذه الميزة لسعيد دون غيره، ونقلوا عن الشافعي -رحمه الله- تصريحه بهذا، فذكر إمام الحرمين أنه بلغه عن الإمام الشافعي قوله: «تتبعت مراسيل سعيد بن المسيب فألفيت معظمها مسنداً من غير طريقه»[12].

كما قال البزوري قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: «لا يقبل المرسل إلا أن يثبت اتصاله من وجه آخر، ولهذا قبلت مراسيل سعيد بن المسيب -رحمه الله- لأني وجدتها مسانيد».

وقال أبو الحسين بن قطان كشف الشافعي -رحمه الله- عن حديث ابن المسيب، فوجده كله مسنداً متصلاً، فاكتفى عن طلب كل حديث بعد فراغه من الجملة، وذكر أبو نصر بن الضباع عن جماعة من أصحابنا أن الشافعي -رحمه الله- إنما احتج بمراسيل ابن المسيب؛ لأنه عرف من حاله أنه لا يرسل إلا عن الصحابة ﷺ فصار كأنه قال أخبرني بعض الصحابة أن النبي ﷺ قال كذا وكذا، ولو قال ذلك لكان حجة، فإن الصحابة قد زكاهم الله تعالى وأثنى عليهم في كتابه العزيز[13].

2. ما ذهب إليه الفخر الرازي -رحمه الله- من أن الإمام الشافعي اعتبر مراسيل سعيد بن المسيب فوجدها قد توفرت فيها شروطه في قبول المراسيل، فقبلها، ونقل قول الشافعي: «وأقبل مراسيل سعيد بن المسيب؛ لأني اختبرتها فوجدتها بهذه الخرائط». يعني شروطه التي وضعها وقد ذكرناها سابقاً[14]، وقال: «من هنا حاله

11- الكفاية، ص 404.

12- البرهان في أصول الفقه، ج1، ص 369.

13- جامع التحصيل، ص 43.

14- مناقب الشافعي للبيهقي ج2، ص30.

أحببت قبول مراسيله »[15].

3. ما اختاره السبكي والزركشي[16] من أن الإمام -رحمه الله- قبل مراسيل سعيد -رحمه الله- لأنه كان لا يرسل على من فيه علة، فحمل مرسله على ما عرف من عادته.

الشافعي -رحمه الله- استحسن مراسيل سعيد بن المسيب في الترجيح بها استئناساً؛ لأنها حجة. فالإمام الشافعي -رحمه الله- لم يفرق بين مرسل سعيد وغيره من كبار التابعين في أنها لم يجعلها أصلاً يحتج به، ولأنه أصح التابعين إرسالاً[17].

ومعنى هذا أنه إذا وُجِد حديثان موصولان متعارضان، ووجد لأحدهما موافق من مراسيل سعيد رجح به على الآخر، فمرسل سعيد كمرسل غيره في أنه لا يحتج به بمفرده، فقط يتميز بأنه يرجح به مقدماً على غيره، والترجيح بالمرسل صحيح وجائز، وإذا كان لا يجوز أن يحتج به على إثبات الحكم كما قال الخطيب البغدادي: « وهذا هو الصحيح من القولين عندنا لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح » وقد جعل الشافعي -رحمه الله- لمراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم، وكما استحسن مرسل سعيد بن المسيب -رحمه الله- على من سواه[18].

وهذا الرأي صححه البغدادي، والبيهقي، والنووي وغيرهم، وقد قال ابن أبي حاتم في عبارة الشافعي -رحمه الله-: « وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب أن يعتبر به »، فلم يحمل قول الشافعي على أنه يحتج بمرسل سعيد؛ بل على أنه يعتبر به خاص ومعنى ذلك أنه لا يكون حجة بمرة فالشافعي استحسن مرسل سعيد استئناساً، ثم اعتمادا على ما قارنه، فيصير المرسل مع ما عقده حجة، وقوله: « إرساله حسن ». أي في الترجيح به، وليس في الاستدلال.

15- المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص101.

16- هو محمد بن بهادر بن عبد الله التركي المصري الزركشي بدر الدين فقيه شافعي أصولي، محدث ورحل في طلب العلم، وصار يشار إليه بالبنان في الفقه والأدب والحديث، ولد سنة 745 هـ وتوفي سنة 794 هـ انظر إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر ج3، ص 138 -141.

17- التبصرة، ص 239، الكفاية، ص 405.

18- نزهة المشتاق، ص 45-452.

الرأي الثاني

إن مراسيل سعيد بن المسيب -رحمه الله- ومراسيل غيره من كبار التابعين سواء، وعلى هذا كله تخضع مراسيل سعيد -رحمه الله- لشروط القبول عند الإمام -رحمه الله- فإن وجدت فيه قبله الإمام الشافعي وإن لم توجد رده كغيره من المراسيل.

وفي المسألة قول آخر أيضاً وهو أن الإمام -رحمه الله- يقبل مرسل سعيد مطلقاً، ويقبل من كان مثله، وهذا القول مبني على ما قاله الإمام -رحمه الله- «وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب» حيث حمل على أن الإمام -رحمه الله- يقبل مرسل سعيد بمجردها دون البحث عن أي عاضد، إذ لو كان الشافعي لا يقبلها إلا إذا اعتضدت، ما استثناها من بين المراسيل، ويعضده النص الآخر بأن مرسل ابن المسيب عنده حسن[19].

وسبب تميز مراسيل سعيد بذلك هو أنه كان معروفاً بأنه لا يرسل إلا عن الصحابة، أو عن عدل مشهور، والإمام الشافعي -رحمه الله- لم يعرف هذه الحالة من أحد بعد كبار التابعين، وقد اختار العلائي قياساً على ذلك أن من كان مثل سعيد لا يرسل إلا عن عدل مشهور، قبل مرسله، وإن لم يعتضد.

وهذه الأقوال السابق ذكرها لم تفرق بين القديم والجديد ويراد بالقديم هنا هو ما كتبه الإمام الشافعي -رحمه الله- في بغداد ثم لما رحل إلى مصر درس آراءه السابقة كلها، على ضوء ما وصل إليه، وأعاد كتابة رسالته فزاد فيها وحذف منها، وأبقى أشياء فكان له قديم رجع عنه وجديد اهتدى إليه[20]، لكن الماوردي حكى عن الشافعي أنه أخذ بمراسيل سعيد في القديم، وقد جعلها حجة على انفرادها لأسباب هي:

1. أن رجاله الذين أخذ عنهم من أكابر الصحابة ﷺ.
2. أنه لم يرسل حديثاً قط إلا وقد وجد مسنداً.
3. أن مراسليه برت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة ﷺ.
4. أنه لا يحدث إلا بما سمعه من جماعة، أو أعضده قول الصحابة أو الانتشار أو فعل أهل العصر، ولا يروي أخبار الآحاد.

19- جامع التحصيل، ص108.

20- محمد أبو زهرة، الشافعي، حياته وعصره، آراؤه الفقهية، ط، دار الفكر العربي، ص 147-149.

هذا في القديم أما في الجديد فمرسل سعيد وغيره ليس بحجة ولكن يبحث له عن عاضد[21]؛ مما سبق يتضح لنا أن للإمام الشافعي -رحمه الله- في مرسل سعيد بن المسيب أربعة أقوال، هي:

القول الأول: أنها حجة عنده بخصوصها، لأنها فتشت فوجدت مسندة أو لتوفر شروطه فيها.

القول الثاني: أنه يرجح بها، مع كونها ليست بحجة على انفرادها.

القول الثالث: أن مراسيل سعيد -رحمه الله- حجة عندهم مطلقاً وذلك لإرساله عن العدول.

القول الرابع: أن مراسيل سعيد -رحمه الله- حجة بانفرادها عند الشافعي -رحمه الله- كان يرجح بمرسل سعيد بن المسيب ولا يحتج بها بمجردها وقد رجحته لسببين:
الأول: إن هذا القول ارتضاه أكثر العلماء وعلى رأسهم كما ذكرنا سابقاً الخطيب البغدادي والبيهقي، وهما كما ذكر النووي فقيهان شافعيان مطلعان من الفقه والحديث والأصول ولديهما خبرة تامة بنصوص الإمام -رحمه الله- وفهم معاني كلامه كما ذكر النووي أن الصحيح عند المحققين أنه لا فرق بين مرسل سعيد ومرسل غيره.
الثاني: إن دراسة موقف الإمام -رحمه الله- من بعض مراسيل سعيد بن المسيب -رحمه الله- ومراسيل غيره تؤكد هذا القول للأمور التالية:

أ. إن الإمام الشافعي -رحمه الله- قال بمراسيل لغير سعيد وذلك حين اقترن بها ما يؤكدها[22] فاحتج بمرسل الحسن البصري وعطاء وطاووس ومجاهد: «أنه لا يقتل مسلم بكافر» وذكر أنه قد وصل من حديث عمران بن حصين، كما أيده بحديث علي ﷺ[23]، وقبل مرسل الحسن: في النهي عن بيع الطعام يجري فيها الصاعان[24]، وكذلك قبل مراسيل أخرى من مراسيل كبار التابعين عند توفر شروطه فيها:

21- تكملة المجموع، ص 111، 138-141.
22- مناقب الشافعي للبيهقي، ج 2، ص 32.
23- الأم للشافعي، باب أهل الذمة، ج7، ص 322.
24- الأم، للشافعي، ج3، ص 72.

ب. إن لسعيد بن المسيب -رحمه الله- مراسيل لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح.

ج. إن الإمام الشافعي -رحمه الله- نص في الرسالة على أن لمراسيل كبار التابعين مزية من دونهم، ولذلك خصها بالقبول، إن توفرت فيها شروطه، بينما لم يلتفت إلى مراسيل من بعدهم، كما استحسن مراسيل سعيد بن المسيب على من سواه.

د. إن لسعيد -رحمه الله- مراسيل لم يقل بها الشافعي، وذلك حين لم يقترن بها ما يؤدها أو عند وجود معارض لها أرجح منها، ويؤيد هذا الرأي أمثلة عديدة منها:

المثال الأول: مرسله في زكاة الفطر بمدين من حنطة[25]، فقد قال الشافعي في هذه المسألة «ولا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا صاع»[26].

المثال الثاني: مرسله في التولية في الطعام قبل أن يستوفي: أخرجه أيضاً أبو داود -رحمه الله- في مراسيله عن النبي ﷺ قال: «لا بأس بالتولية في الطعام قبل أن يستوفي ولا بأس بالإقالة في الطعام قبل أن يستوفي، ولا بأس في الشركة في الطعام قبل أن يستوفي»[27].

فقد قال الشافعي -رحمه الله- في التولية، الشركة بيع من البيوع، يحل فيها ما يحل من البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع، فمن ابتاع طعاماً أو غيره فلم يقبضه حتى أشرك فيه رجلاً أن يوليه إياه، فالشركة باطلة والتولية أيضاً، وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض، والإقالة فسخ للبيع[28].

ولكن هذا كله لا ينفي على أن مرسل سعيد بن المسيب -رحمه الله- لم يكن مقبولاً عند الإمام الشافعي -رحمه الله- أو عند غيره، بل تميز عندهم دون غيرها من المراسيل، ولقد نص الإمام الشافعي -رحمه الله- على تميز سعيد -رحمه الله- على غيره من كبار التابعين، حيث أجاب الإمام على من يسأل: كيف قبلتم على ابن المسيب منقطعاً ولم تقبلوه من غيره؟ بقوله: «قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً، إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد فيمن عرفناه عنه إلا ثقة معروف».

25- الكفاية، ص 405.

26- كتاب المراسيل لأبي داود، باب زكاة الفطر، ص 17.

27- كتاب المراسيل لأبي داود، باب ما جاء في التولية، ص 22.

28- الرهن الصغير، كتاب البيوع، باب السنة في الخيار، ج3، ص 77.

ولذلك قبل مرسل من كان مثله إذا اعتضد، قال فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه.

ولكن الإمام الشافعي -رحمه الله- لم يجد مثل سعيد في مزاياه فقال ورأينا غيره يسمى المجهول، ويسمى من يرغب عن الرواية عنه، ويرسل عن النبي ﷺ وعن بعض من لم يلحق من أصحاب المستنكر الذي لا يوجد له من يسدده، ففرقنا بينهم، لافتراق أحاديثهم(29).

ولم يحاب في هذا الحكم أحداً بل فرق بين الرواة بناء على الدلائل والواقع حيث قال: «ولم نحاب أحداً ولكن قلنا في هذا بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته».

من خلال ما سبق يتبين أن الإمام الشافعي -رحمه الله- لم يحتج بمرسل سعيد بمجرده؛ بل رجح به والترجيح بالمرسل جائز، وإنه لم يفرق بين مرسل سعيد وغيره من كبار التابعين، فهو يقبلها إذا توفرت فيها شروطه، ويرد ما اختل فيه شرط منها، وذلك لا ينفي أن سعيداً كانت له خصوصية على غيره وهو أصح التابعين إرسالاً، وقد استحسن الإمام الشافعي مراسيله للمزايا التي تميزت بها مرسلاته ولو اجتمعت هذه المزايا في أي تابعي كبير آخر لوقف منه الإمام الشافعي وغيره موقفه من مراسيل سعيد؛ لأنه لا يحابي أحداً؛ بل يبني أقواله على دلائل واضحة ثابتة عن دراسة دقيقة فاحصة امتاز بها -رحمه الله-.

الميزات التي تميزت بها مراسيل سعيد بن المسيب رحمه الله

هناك أسباب وصفات تميزت بها مراسيل سعيد بن المسيب -رحمه الله- جعلتها تمثل المرتبة الأولى عند الأئمة والمحدثين؛ حيث صارت من أصح المراسيل بين كبار التابعين؛ من هنا يمكنني استخلاص أسباب تميز مراسيل سعيد بن المسيب على غيره من دراسة حياة سعيد بن المسيب -رحمه الله- وأذكر من تلك الميزات التالي:

1. والد سعيد بن المسيب بن حزن ﷺ ممن شهد بيعة الرضوان، وهو من أصحاب الشجرة، وجدّه وهو حزن ﷺ صحابي أيضاً؛ من خلال هذا أتيح لسعيد فرصة لقاء الكثير من الصحابة، والتلقي عنهم، ودخل على أزواج الرسول ﷺ وأخذ عنهن، وقد أكثر من الرواية عن أبي هريرة ﷺ فقد كان ﷺ صهره والد زوجته.

29- الأم، الوهم الصغير، ج3، ص 88.

2. كان سعيد بن المسيب مقبلاً على العلم، حريصاً على الحديث، فتلقى الكثير منه عن الصحابة، وقد ورد أنه سمع من العشرة المبشرين بالجنة أكثر ما يكون وتلك ميزة من أبرز ميزاته -رحمه الله- ولا شك أن إدراك التابعي لكثير من الصحابة يقوي مرسلاته حتى قوي احتمال كونه سمع منهم، في مقابل ذلك ضعف احتمال سماعه من التابعين.

3. كان ابن المسيب -رحمه الله- لا يأخذ إلا عن الثقاة، ولا يرسل إلا عن الثقاة، وعندما سئل عن حديث أرسله عمن سمعته قال للسائل: «خذ ولا تسأل فإنا لا نأخذ إلا من الثقاة».

4. إنه كان فقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وهو أحد الفقهاء السبعة الذي كان مالك -رحمه الله- يعد إجماعهم إجماع كافة الناس.

5. إن سعيد بن المسيب -رحمه الله- كان من عادته أن يروي عن الصحابة، وهم جميعاً عدول، وإذا أرسل عن غير صحابي فإنه يرسل عن الثقاة، ولا يرسل عن الضعفاء، فحملت مراسيله على ما عرف من عادته.

من خلال ما سبق ذكره من مزايا سعيد -رحمه الله- وثناء العلماء والأئمة على مرسلاته، تقرر أن مراسيل سعيد بن المسيب -رحمه الله- أصح المراسيل، وأنها استحقت القبول والعمل بها.

وهذه بعض النماذج من مراسيله -رحمه الله-.

- أرسل سعيد بن المسيب -رحمه الله- الحديث لأنه كان واثقاً ممن أرسل عنه، ومن ذلك ما رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: صلى رسول الله ﷺ ست عشر شهراً نحو بيت المقدس، ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين[30].
- وأخبر مالك عن شهاب الزهري عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «من نسي

30- الإمام مالك بن أنس، موطأ مالك، دار إحياء التراث، مصر د. 1، ص 196، حديث رقم: 460، باب ما جاء في القبلة.

صلاة فليصلها إذا ذكرها، فإن الله تعالى يقول: أقم الصلاة لذكري »[31].

- وعن الزهري أن سعيد بن المسيب أخبره أن رسول الله ﷺ افتتح خيبر عنوة[32].
- وعن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم، وقال داود بن الحصين: أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: « من مسير أهل الجاهلية بيع الحيوان باللحم بالشاة والشاتين »[33].
- عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر، والمحاقلة اشتراء الزرع بالحنطة، واستكراء الأرض بالحنطة[34].
- قال ابن شهاب: فسألت سعيد بن المسيب عن استكراء الأرض بالذهب والورِق أي الفضة فقال: « لا بأس بذلك »[35].

هذه بعض نماذج من مراسيله كيفية إرسال الحديث؛ ذكرتها حتى يعرف القارئ عمن كان يرسل وكيفية إرساله، والله ولي التوفيق.

الخاتمة

وأختم بحثي بأهم النتائج، ومنها التالي:

1. يعود لسعيد بن المسيب الفضل الكبير في حفظ ونقل وتثبيت معاني القرآن والسنة

31- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، سنن البيهقي، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، 1424 هـ- 1994 م، ج2، ص 217، حديث رقم: 2995، باب لا تفريط على من نام عن الصلاة أو نسيها حتى ذهب وقتها وعليه قضاؤها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك، الآية 14 من سورة طه.

32- سليمان بن الأشعث أبو داود، سنن أبي داود، دار الفكر بيروت، ج3، ص 161، حديث رقم 3017، باب ما جاء في حكم أرض خيبر.

33- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1411 هـ- 1990 م، ج2، ص 4، حديث رقم: 2252، كتاب البيوع.

34- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414 هـ- 1994م، ج5، ص 297، حديث رقم 10355، باب بيع اللحم بالحيوان.

35- مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، ج3، ص 1168، حديث 1539، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا.

النبوية وآثار اجتهادية.

2. يعتبر سعيد بن المسيب رائداً من الرواد الأوائل الذين شقوا الطريق أمام حركة اجتهادية واسعة في الإسلام، سواء كان ذلك في الحديث النبوي الشريف أو الرأي والقياس الصحيح، أو التجديد والإفتاء بما اقتضاه تطور العصر والزمان، فهو بحق صاحب الهمة العالية في وضع أساس الصرح في الفقه الإسلامي.

3. إن أئمة المذاهب المتداولة الآن لا ينحصر فضل الاجتهاد والسبق العلمي فيهم، وإنما سبقوا بمجتهدي الصحابة وأعلام التابعين، وعلى رأسهم سعيد بن المسيب مما يوجب علينا توقير وإجلال كل من أسهم في تقديم الحضارة الإسلامية أو حفظ حديث أو إبداء رأي مناسب.

4. إن منهجه الفقهي حظي بعناية كبيرة من قبل العصور التي تلت عصره وبخاصة عصر الأئمة الأربعة، ومنهم الإمام مالك -رحمه الله- حيث كانت طريقته في استنباط الأحكام أقرب إلى سعيد بن المسيب من أي شخص آخر، وقد حظيت مرسلات سعيد عند الإمام مالك برعاية خاصة، خاصة في الموطأ.

5. شيوع الإرسال في عصر التابعين، وكثرة الأحاديث المرسلة في الأحكام وغيرها، واختلاف العلماء في مفهوم المرسل وتميزه عن أنواع الانقطاع الأخرى، كل هذا جعل المراسيل من الأنواع المهمة في علوم الحديث فاستحقت عناية العلماء بها، وتتبعهم إياها، وجمعهم متونها وتزاحم رواتها، ومن ثم صنفت في المرسل وفرة من الكتب الخاصة بالموضوع، إلى جانب ما تناثر في كتب السنة، والعلل وكتب الرجال من المسائل المعلقة بالإرسال.

6. تشرف التابعون بإحسان بمهمة حمل السنة وعلى رأسهم سيد المرسلين سعيد بن المسيب وتبليغها ظاهرة نقية، وحرصوا غاية الحرص على أداء الأمانة على وجه التزم فيه جمهورهم بالإسناد المتصل -ولاسيما بعد ظهور الفتن- هذا مع وقوع الإرسال في الحديث في روايات التابعين وأتباعهم، وما كان إرسال الثقاة منهم تهاوناً بالإسناد، أو استخفافاً به؛ بل -في الغالب- عن بواعث وأسباب لها مبرراتها، ومن ثم كان إرسال التابعي للحديث غير ملتزم قبوله المرسل، أو عمله بمقتضاه.

7. منذ وقوع الإرسال في الرواية وجد من يقبل المرسل، كما وجد من يرده، بل تفاوتت أحكام بعض النقاد، حيث يقبل مرسل راوٍ، ويوهن مرسل غيره، أو يقبل

بعض مراسيل الراوي ويرد آخر، ودارت المسألة عندهم على غلبة الظن، فحيث غلب على الظن ثقة المحذوف لم يكن ثمة داعٍ يرد المرسل، لانتفاء علة الضعف، بخلاف لو لم يثبت، أو غلب على الظن الناقد ضعف الراوي المحذوف، وعلى هذا فلا تصح دعوى التدرج الزمني في قبول المرسل، وأن المتقدمين كانوا يقبلونه ثم تدرج الأمر مع تقدم الزمن، وحصل التشرد في القبول.

8. مع شيوع الإرسال في عصر التابعين، لم تصح دعوى إجماعهم على قبول المرسل مطلقاً، كما اختلفت أحكام أئمة النقد على مراسيل الرواة، و ذلك لوجود من تساهل منهم في الأخذ عن الضعفاء، فاقتضت الحيطة للسنة توهين مرسل من هو كذلك -هذا من جانب- ودعت الثقة بالراوي -من جانب آخر- إلى الاطمئنان إليه وقبول مرسله تغليباً لاحتمال كونه لا يرسل إلى عن الثقاة، ومنهم سعيد بن المسيب -رحمه الله-.

الآثار الإيجابية

هناك عدة آثار إيجابية قد صادفتني عند كتابة هذا البحث، من هذه الآثار التالي:

1. كان سعيد بن المسيب جامعاً ثقة، كثير الحديث، ثبتاً، فقيهاً، مفتياً، ومأموناً، ورعاً، عالماً، رفيعاً كل هذه الصفات جعلت منه تابعياً يحظى باحترام آل عصره، وهم التابعين، وكذلك الصحابة الذين تلقى عنهم؛ حيث يقول ابن عمر ﷺ: «لو رأى رسول الله ﷺ لسره» يعني: سعيد بن المسيب، وكان -رحمه الله- يفتي وصحابة رسول الله أحياء، فجعلته هذه الصفات والمقومات يمتاز بها عن غيره من التابعين.

2. حازت مراسيل سعيد بن المسيب القمة العليا من القبول والرضا لدى أئمة النقد، ووصفها كثير منهم بأنها أصح المرسلات، وكفى بذلك رفعة ثقة ابن عمر -رضي الله عنهما- بإرساله، فقد ورد أنه كان يسأل سعيد بن المسيب عن قضايا والده عمر بن الخطاب ﷺ وهو يعلم أن ما يرويه سعيد بن المسيب عن عمر ﷺ وكذلك وصف الأئمة الأربعة -رحمهم الله- مراسيل سعيد بن المسيب بأنها أصح المراسيل؛ حيث وصف الإمام الشافعي إرسال سعيد بأنه حسن، وقال: «ليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب» وقال الإمام أحمد -رحمه الله-: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات»، مرسلات صحاح لا نرى أصح من مرسلاته. ونرى الكثير من الأئمة يصححون مراسيل ابن المسيب فمنهم الإمام مالك، وابن معين، وغيرهم كثير،

و من هذا كله نستنتج أن مرسلات سعيد هي أصح المرسلات عند أكثر الأئمة والمحدثين.

3. لم يثبت عن أحد من المحدثين، أو الأئمة الأربعة وأتباعهم القول برد المرسل أو بقبوله مطلقاً، دون شروط أو تقييد أو عواضد، ولذا كان من الخطأ ما تردد على ألسنة بعضهم من دعوى رد المحدثين المرسل مطلقاً، وقبول الفقهاء له مطلقاً، وقد أسفر البحث في هذه المسألة التالي:

- إن جمهور المحدثين يعدونه ضعيفاً ضعفاً يسيراً، لا يوجب طرحه، كما لا يسوغ قبوله، فإذا تأيد من طريق آخر ترجح قبوله، وغلب على الظن ثقة الراوي المحذوف.
- إن أبا حنيفة -رحمه الله- هو أكثر الأئمة الأربعة تساهلاً في قبول الحديث المرسل؛ حيث ترجح أنه لا يشترط للقبول شروطاً زائدة على شروط قبول المسند، وأنه لا يرد المرسل إلا بما يرد به المسند.
- إن الإمام مالك -رحمه الله- احتاط في الإرسال رواية وقبولاً، فكان إرساله عن الثقاة، وحازت مراسيله القبول، لما تحقق لها من الاتصال من طرق أخرى، كما احتاط في الحكم، فلم يقبل مرسل من لا يحترز عن الأخذ عن غير الثقاة.
- إن الإمام الشافعي -رحمه الله- وجه عناية فائقة للمرسل، وحدد مذهبه في الحكم عليه تحديداً واضحاً، واشترط في الراوي شروطاً، إن لم توجد بقي المرسل ضعيفاً غير محتج به، ولم يفرق الإمام في حكمه بين الرواة، وتميز مرسل سعيد -رحمه الله- لما امتاز به على غيره، حتى كانت مرسلاته أصح المراسيل، إلا أن الإمام أخضعها لشروط ولم يقبلها لمجردها.
- إن الإمام أحمد -رحمه الله- يعد المرسل حديثاً ضعيفاً يعمل به إن لم يجد في الباب غيره.

المصادر والمراجع

1. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القيشري النيسابوري، 2006هـ-261هـ، صحيح مسلم. بيروت، لبنان، دار إحياء التراث، تحقيق: د. محمد فؤاد عبد الباقي.
2. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الله النسائي، 205هـ-303هـ، السنن الكبرى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط الأولى، تحقيق، عبد الغفار سليمان، سعيد كسروي حسن.
3. النيسابوري، معرفة علوم الحديث، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، ط 1397، تصحيح وتعليق، السيد معظم حسين.
4. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي، ت 146هـ، التبصرة في أصول الفقه، دمشق، دار الفكر، 1980م، شرحه وحققه، محمد حسن هيتو.
5. العلائي، الحافظ صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلادي العلائي، 664هـ-761هـ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ط، الأولى 1389هـ-1987م، ط، الثانية 1407هـ-1986م، بيروت، لبنان مكتبة النهضة العربية، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
6. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن حسين الرازي، 544هـ-606هـ، المحصول في علم أصول الفقه، المملكة العربية السعودية، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، 1400هـ-1980م، تحقيق: طه جابر فياض العلواني.
7. الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، القاهرة، الأم، بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى 1404هـ-1984م.
8. الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، القاهرة، مكتبة التراث، ط: الثانية، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر.
9. البيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي، 384هـ-452هـ، سنن البيهقي الكبرى، مكة المكرمة، دار الباز، 1414هـ-1994م، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء.
10. الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، 321هـ-405هـ، المستدرك على الصحيحين، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1411هـ-1995م، ط: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء.

11. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الموقضة في علم مصطلح الحديث، بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: الأولى، 1450هـ، اعتنى به عبد الفتاح أبوغدة.
12. البرهان في أصول الفقه، القاهرة، دار الأنصار، ط: الثانية 1400هـ، حققه: عبد العظيم الديب.
13. أبو بكر بن علي بن ثابت، ت392-463هـ. الكفاية في علم الرواية، حيدر آباد الدكن، المكتبة العلمية.
14. أبو داوود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، ت 202-275هـ. سنن أبي داود، بيروت، دار الفكر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
15. أحمد بن عبد الله الخزرجي، ت 932هـ. خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط: الأولى الخيرية.
16. ابن القيم الجوزية، مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري، مطبعة أنصار السنة المحمدية، 1366هـ 1947م، تحقيق: أحمد محمد شاكر.